

## معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية تُعني بعمل الدراسات والتقارير الاستراتيجية واللقاءات  
التفكيرية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية  
والقانونية، وتقديمها للرأي العام وصناع القرار.

بريد إلكتروني / [creativity.ps.studies@gmail.com](mailto:creativity.ps.studies@gmail.com)

موقع إلكتروني / <http://pal-studies.ps>

فيس بوك / [www.facebook.com/www.palstudies](http://www.facebook.com/www.palstudies)

جوال / 972599057887

## مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

الأستاذ / إياد خالد الشوريجي .. رئيس مجلس الإدارة

الدكتور / ناجي شكري الظاظا .. نائب الرئيس

الأستاذ / عبدالله محمد العقاد .. عضواً

الأستاذ / رامي خميس الشقرة .. عضواً

الأستاذ / إبراهيم محسن المدهون .. عضواً

المهندس / أشرف فهمي مشتهد .. عضواً

الأستاذ / عبد الرحمن إدريس صالحة .. منسقاً

العنوان : المشهد الإسرائيلي خلال عام 2016م.

السلسلة: دراسات

الكاتب: أ. باسم عبد الله أبو عطايا

الشهر / السنة: يوليو 2017م

الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي كاتبها وليس  
بالضرورة أن تعبر عن رأي المعهد

## الملخص:

إن الجيش الإسرائيلي يفتقر في واقع الحال إلى الأدوات المناسبة للقضاء على المقاومة الفردية، وحتى قراراته الردعية لم تجد نفعاً بفرض مزيد من الحصار وزيادة الضغط الميداني والقمعي، هذا الأمر الذي دعا قيادة الجيش إلى رفع توصيات إلى الحكومة الإسرائيلية للمطالبة بتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين، وخفض السن المحدد لمنح تصاريح العمل للشباب في الأراضي المحتلة، بالتوازي مع السعي إلى تعزيز مكانة السلطة وتزويدها بالسلاح والمركبات المحصنة والسريعة، لضمان نجاحها في التنقل السريع، وزيادة قدرة أجهزتها على مواصلة دورها في منع الاحتكاك بين الفلسطينيين وبين قوات الاحتلال والمستوطنين عند خطوط التماس في الضفة الغربية المحتلة، ووفق التقديرات الأمنية الإستراتيجية لا توجد رغبة لدى السلطة في اندلاع انتفاضة ثالثة، لكن في حال اندلاع الانتفاضة، لن تتجح قوات الأمن الفلسطينية وقف هذه الانتفاضة، والعمليات، ولا حتى في خفض وتيرتها وتخفيف حدتها.

## المحتويات: -

### ❖ المحور السياسي الإسرائيلي خلال عام 2016م

أولاً: الرؤية السياسية للحكومة الإسرائيلية بعد الانتخابات التي جرت منتصف 2015م.

1. التحولات السياسية في خارطة الأحزاب الإسرائيلية
2. التوجه الإسرائيلي نحو اليمين
- ثانياً: (إسرائيل): الأوضاع الداخلية
- ثالثاً: الاستيطان من حيث اعتبار عام 2016 عام الاستيطان بامتياز.
- رابعاً: (إسرائيل) والأقلية العربية
- خامساً: العلاقة مع السلطة الفلسطينية ورؤية حل الدولتين
- سادساً: (إسرائيل) ما بين انتفاضة القدس وفرض الحل الأحادي
- سابعاً: العلاقات الخارجية
1. عودة العلاقات الإسرائيلية التركية
2. العلاقات الإسرائيلية - الأميركية
3. العلاقة مع الاتحاد الأوروبي
4. الإطار العام للسياسة الخارجية الإسرائيلية "الإرهاب" بوصلة الدبلوماسية
5. التحالفات العربية

## ❖ المشهد الأمني والعسكري الإسرائيلي خلال عام 2016م

- أولاً: تحسن البيئة الإستراتيجية
- ثانياً: برنامج الدفاع الصاروخي
- ثالثاً: خزانات الأمونيا نقطة ضعف
- رابعاً: كارثة محتملة بمفاعل ديمونا
- خامساً: انهيار برنامج الفضاء
- سادساً: ثغرات بالدفاعات الجوية
- سابعاً: صفقة في أسواق الطائرات دون طيار
- ثامناً: إدارة أزمات الجبهة الداخلية
- تاسعاً: إسقاط الوهم الإسرائيلي بالأمان
- عاشراً: خيارات (إسرائيل) في مواجهة العمليات الفردية
- حادي عشر: سياسة التكيف
- ثاني عشر: مستوى الردع ضد حركة حماس قائم ولم يتغير

## ❖ المشهد الاقتصادي الإسرائيلي خلال عام 2016م

- أولاً: النمو الاقتصادي في (إسرائيل)
- ثانياً: أسباب تراجع الاقتصاد الإسرائيلي
- ثالثاً: ميزانية الحكومة الإسرائيلية
- رابعاً: الأحزاب اليمينية الموالية لحكومة نتنياهوو تحظى بزيادات على الموازنة
- خامساً: خطة لوكر وجدعون لتقليص نفقات الجيش
- سادساً: الفقر وعدم المساواة في (إسرائيل)

سابعاً: التجارة الخارجية في (إسرائيل)

ثامناً: الهبة الفلسطينية ووسم منتجات المستوطنات ومقاطعة البضائع

الإسرائيلية

## تقديم:

مثلما جرى في السنوات الأخيرة الماضية، رحلت (إسرائيل) مشاكلها وقضاياها وأزماتها من العام 2016 إلى عام 2017، إذ لم تتوصل الحكومة إلى حلول في علاقاتها مع الفلسطينيين والعالم العربي والولايات المتحدة وأوروبا، ولا مع الأقلية العربية داخل الخط الأخضر، لكن على الصعيد الداخلي، بإمكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو أن يؤكد أنه حقق إنجازاً بالحفاظ على ائتلاف حكومته، المؤلف من جميع أحزاب اليمين واليمين المتطرف فقط الممثلة في الكنيست. كذلك نجح نتنياهو في تكثيف البناء في المستوطنات، خاصة في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، في إطار سعيه إلى القضاء على حل الدولتين.

فالمشهد الإسرائيلي تأثر عام 2016 بمجموعة من الأحداث والعوامل الداخلية والإقليمية المترابطة والمتشابكة، والتي تركت أثرها على تفاعلاته الداخلية ووجهته المستقبلية.

يقف على رأس هذه الأحداث تشكيل بنيامين نتياهو حكومته الرابعة بالاستناد إلى ائتلاف الأحزاب اليمينية الاستيطانية الدينية، وتصاعد سعي تيارات اليمين الجديد إلى نزع شرعية معارضي الاحتلال، والهبة الفلسطينية المستمرة، وتقاطع هذه الأحداث مع استمرار التحولات الإقليمية العميقة، والتحول المستمر للخارطة الجيو-إستراتيجية القديمة، وعدم وضوح الخارطة المقبلة. وتعكس آخر التطورات التي يتناولها التقرير، بالتفصيل حصيلة التحولات البنوية والسوسيولوجية العميقة التي تشهدها (إسرائيل) منذ عدة سنوات،



والتحول العميق للمجتمع الإسرائيلي نحو مجتمع أكثر يمينية وتطرفاً وتصاد  
هيمنة اليمين.

في هذا السياق، اتسم عام 2016 بشكل خاص بمساعي حكومة  
نتنياهو الرابعة وتيارات اليمين الجديد بالاستمرار فيما سبق من خطوات  
وإجراءات تهدف إلى حسم وترسيخ هوية (إسرائيل) كدولة قومية يهودية يمينية  
استيطانية بالتوازي مع فرض الحل الأحادي.

في هذا الجزء من التقرير الإستراتيجي 2016 الخاص بمعهد معهد  
فلسطين للدراسات الإستراتيجية عرض وتحليل المشهد الإسرائيلي من خلال ثلاثة  
محاور هي السياسي، والأمني - العسكري والاقتصادي.

## المحور السياسي الإسرائيلي خلال عام 2016م

أولاً: الرؤية السياسية للحكومة الإسرائيلية بعد الانتخابات التي جرت منتصف 2015م.

كان مرور أقل من عام واحد على تأليف حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة بدأت ولايتها يوم 2015/5/15 كافيًا لاحتدام الجدل حول طبيعة السلطة في (إسرائيل) في ظل أداء هذه الحكومة بائتلافها اليميني الضيق وممارساتها الداخلية، بالأساس حيال المواطنين الفلسطينيين في الوقت عينه إزاء سائر ألوان الطيف السياسي-الحزبي، على خلفية ركام الممارسات التي أدتها الحكومتان السابقتان برئاسة نتياهو أيضًا.

ولم يخل هذا الجدل المستمر من التطرق، في موازاة قراءة مراح بعيدة المدى، إلى جوهر أداء معسكر الوسط. اليسار الإسرائيلي ولا سيما إخفاقه في عرض رؤية سياسية أمنية مستقلة متجددة وواضحة.

كانت التنازلات التي قدمها بنيامين نتياهو لشركاء ائتلاف الحكومة الـ34 وحكومته الرابعة، والتي نتج عنها تحقيق مطالبهم كافة فيما يتعلق بالميزانيات والقضايا المبدئية بمثابة دليل قاطع على إصراره على أن يؤلف أولاً وقبل أي شيء حكومة يمينية وحريدية ضيقة.

### 1. التحولات السياسية في خارطة الأحزاب الإسرائيلية

عكست نتائج الانتخابات للكنيست ظاهرتين مهمتين في (إسرائيل)، هما "مثابر" انزياح المجتمع اليهودي نحو اليمين واليمين الاستيطاني، واستمرار حالة التشرذم الحزبي والسياسي الداخلي. ولقد طغى الموضوع الاقتصادي-

الاجتماعي على أجندات" الوسط- اليسار" والموضوع الأمني على أجندة اليمين وغياب موضوع الاحتلال، وأتى ذلك في ظل استقرار الوضع الأمني وعدم وجود تحديات أمنية مباشرة، سواء إقليمية مع انهيار جيوش دول الطوق أو انشغال هذه الجيوش بأمورها الأمنية الخاصة. ومحاولات (إسرائيل) تثبيت مفهوم إدارة الصراع وبحسب صحيفة هآرتس، ثمة أسباب كثيرة لفشل المعسكر الصهيوني، لكن أكثر هذه الأسباب تأتي من مواصلة حزب لعمال سياسة النعامة القائمة على التهرب من الموضوع السياسي، وبصورة خاصة حول استمرار الاحتلال، فلقد انتهجت رئيسة الحزب السابقة شيلي يحموفيتش نفس السياسة عام 2013، وتبع هيرتسوغ هذه السياسة في الانتخابات الأخيرة وفشل هو أيضاً. فماذا اقترح معسكر اليسار هذه المرة؟ باستثناء الشعارات مثل "غلاء المعيشة" لم يقدم أي خطة سياسية حقيقية.<sup>1</sup>

## 2. التوجه الإسرائيلي نحو اليمين

شكل تأليف حكومة يمينية-حريدية نقطة انطلاق لفرض الأجندة الداخلية لـ"اليمين" الذي يتألف من تحالف كل من الأحزاب الحريدية المتشددة دينياً، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب (إسرائيل) بينتا، وحركات شبه فاشية مثل (إم ترتسو) إذا أردتم (وعاد كان) حتى هنا) وغيرهما.

هناك تقاسم للأدوار بين عدد من الشخصيات الوزارية والبرلمانية التي تؤدي دوراً كبيراً على صعيد دفع تنفيذ خطة تغيير قواعد اللعبة بشكل

<sup>1</sup> صحيفة هآرتس العبرية

كامل وتحويل (إسرائيل) إلى نوع من الدولة الديمقراطية اليهودية - الدينية المتعصبة، التي تعتمد على الطابع اليهودي أكثر مما تركز على الطابع الديمقراطي، ويتزعم هؤلاء رئيس الحكومة الذي أخذ يتجه نحو هذا المسار، تعتبر التشريعات والقوانين أدوات تعزيز اليمين. وفيما يلي بعض القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي تم طرحها على جدول أعمال الحكومة والكنيست:

- مشروع قانون القومية
- قانون المواطنة والدخول إلى (إسرائيل)
- قانون الجمعيات
- قانون الشفافية

هذه القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي طرحت على جدول أعمال الكنيست، يثبت أن الكنيست الحالي هو الأكثر عنصرية في تاريخ السلطة التشريعية<sup>2</sup>.

### ثانياً: (إسرائيل): الأوضاع الداخلية

نجح نتنياهو في الحفاظ على ائتلافه، الذي يعتمد على 66 عضو كنيست من أصل 120 عضواً، ورغم أن هذه تعتبر حكومة ضيقة، إلا أنها تبدو متماسكة، وأصبحت حكومة نتنياهو أكثر استقراراً في أعقاب انضمام حزب 'يسرائيل بيتينو' بقيادة أفيغدور ليبرمان، إلى الائتلاف وتعيينه ليبرمان وزيراً للحرب بدلاً من موشيه يعالون، الذي استقال من الكنيست واعتزل الحياة السياسية بشكل مؤقت، كما قال في خطاب الوداع.

<sup>2</sup> أنطوان شلحت، فصل المشهد السياسي- الحزبي، تقرير مدار الاستراتيجي 2015 م.

ولم يخلُ العام الماضي من أزمات داخل الحكومة الإسرائيلية، خاصة بين نتنياهو ورئيس كتلة 'البيت اليهودي' ووزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، وتمحورت هذه الأزمات بالأساس حول صراع قوى على زعامة اليمين، واتخذت شكل نقاش حول البناء في المستوطنات أو إخلاء بؤرة استيطانية عشوائية مثل 'عمونا' لكن نتنياهو كان يسارع دائمًا إلى حل هذه الأزمات مع بينيت، بشكل يكون لمصلحة المستوطنين، حتى لو كلف ذلك حدوث أزمة مع دول في العالم.

كذلك توترت الأجواء داخل الحكومة، بين نتنياهو وبينيت خصوصًا، في أعقاب صدور تقرير مراقب الدولة حول إخفاقات (إسرائيل) أثناء العدوان على غزة عام 2014، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأنفاق الهجومية في قطاع غزة. إذ اعتبر بينيت أنه حذر أثناء العدوان من إخفاقات كهذه، علمًا أنه، سوية مع ليبرمان، داعيًا إلى شن اجتياح بري للقطاع واحتلاله كله.

اللافت في أداء نتنياهو أنه لا يعير أي اهتمام إلا لمعسكر اليمين، وخاصة المستوطنين، وأحد الأمثلة الكثيرة على ذلك هي قضية الجندي القاتل، إليئور أزاريا، الذي أعدم الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف بينما كان مصابًا بجراح بالغة ولا يقوى على الحركة، في آذار/مارس الماضي، في حينه، استنكر وزير الأمن، موشيه يعالون، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، أداء الجندي القاتل، بينما أعلن اليمين المتطرف عن دعمه لهذا الجندي. أما نتنياهو فقد أدلى بداية بتصريح يوحي بالتنديد بأداء الجندي، لكنه تراجع عن ذلك بشكل سريع، وانضم إلى أصوات اليمين المتطرف، وحتى أنه هاتف والد أزاريا وعبر عن مواساته ودعمه له.

وخلال العام 2016، واصل نتتياهو اتصالاته مع رئيس المعارضة وكتلة 'المعسكر الصهيوني'، يتسحاق هرتسوغ، حول توسيع الحكومة. لكن هذه المحاولات فشلت. ولم يتأثر نتتياهو بذلك، إذ يبدو أن هذه الاتصالات وتسريبها لوسائلها الإعلام كان غايته التلميح لبينيت بأن ثمة بديلاً لكتلته في الائتلاف، أو للبرلمان بأنه إذا لم ينضم إلى الائتلاف فإنه سيعمل على تغيير تركيبة حكومة اليمين، إلا أن نتتياهو لم يكن سيقدم على خطوة كهذه، لأن من شأنها أن تقوض قاعدته الشعبية وستضعف حزبه، الليكود، الذي أصبح حزباً يمينياً متطرفاً وليس يمينياً وحسب.

كذلك أدت هذه الاتصالات وأسباب أخرى أيضاً، إلى إضعاف 'المعسكر الصهيوني' ومركبه الأساسي، حزب العمل. فقد أظهرت كافة استطلاعات الرأي كافة في الأشهر الماضية انهيار قوة وشعبية هذا الحزب، وأنه في حال إجراء انتخابات عامة جديدة فإنه سيحصل على نصف عدد مقاعده في الكنيست في أفضل حال. وفي المقابل، ارتفعت شعبية حزب 'بيش عتيد' برئاسة يائير لبيد، لكن نتتياهو كان دائماً مفضلاً لمنصب رئاسة الحكومة في هذه الاستطلاعات.

وعموماً، دلت استطلاعات الرأي دائماً على أن معسكري أحزاب الائتلاف وأحزاب المعارضة حافظا على قوتيهما، ويعني ذلك استمرار تفوق أحزاب الائتلاف، أي اليمين المتطرف والحريديم.

وفيما يتعلق باحتمالات التسوية وحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن أغلبية الإسرائيليين (64%) لا ترى إمكانية للتوصل إلى حل، وتعتبر هذه النتيجة عن استمرار انزياح المجتمع اليهودي في (إسرائيل) نحو اليمين.<sup>3</sup> وعلى الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، أظهر تقرير الفقر الذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني، وكذلك تقرير الفقر البديل، اتساع دائرة الفقر في (إسرائيل). كذلك أظهرت تقارير صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الفجوات بين الأغنياء والفقراء في (إسرائيل) هي الأكبر بين دول هذه المنظمة

### ثالثاً: الاستيطان من حيث اعتبار عام 2016 عام الاستيطان بامتياز.

كرست سلطات الاحتلال عام 2016 للاستيطان من خلال جملة من الممارسات التي تقوم بها كالاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات والجدار وهدم المنشآت والتهجير، لمنع حل الدولتين والسيطرة على القدس المحتلة وعزلها عن الأراضي الفلسطينية، واستكمال التوسع الاستيطاني لتشكيل كتل استعمارية وذلك لتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كتونات معزولة عن بعضها البعض، العام " 2016 كان عامًا سيئًا، حيث إن حكومة الاحتلال استمرت في سياستها الاستعمارية الاستيطانية ضاربة بعرض الحائط الاتفاقيات.

فقد ضاعفت (إسرائيل) من مصادرة الأراضي مقارنة بالعام الماضي، فقد صادرت أكثر من 24 ألف دونم، وكذلك منحت تراخيص لبناء 3 آلاف وحدة استعمارية جديدة، وهجرت 140 عائلة من الأغوار، إضافة إلى

<sup>3</sup> نفس المصدر السابق

1115 اعتداء على الأماكن الدينية، وأكثر من 1000 اعتداء على المواطنين وأماكنهم من قبل المستوطنين.

فقد بنت حكومة الاحتلال سياستها الاستعمارية على أربعة محاور:

**المحور الأول:** وهو سياسة التهجير القسري التي استهدفت هدم منازل الفلسطينيين فقد هدم الاحتلال في العام 2015 ما يقارب 575 مسكنًا، بينما عام 2016 هدمت 1104 مساكن. وتركزت معظم عمليات الهدم في السفوح الشرقية والأغوار.

**المحور الثاني:** كان ضمن استهداف مدينة القدس بشكل مباشر لعزلها عن الأراضي الفلسطينية وتهويدها، وتهويد المسجد الأقصى، حيث إن عمليات الهدم في محافظة القدس بلغت 30%، وغالبية الوحدات الاستعمارية كانت في محيط القدس أو داخلها.

**المحور الثالث:** تشريع البؤر الاستعمارية المقامة على الأراضي الفلسطينية من خلال سن قانون تسوية الأراضي.

**المحور الرابع:** سعت إلى إقرار المخططات الهيكلية، حيث تم إقرار أكثر من 62 مخططًا هيكليًا للمستعمرات لربطها بالبؤر المحيطة بها، وتشكيل الكتل الاستعمارية الكبرى لتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كتونات معزولة عن بعضها.

لقد سيطرت (إسرائيل) على معظم الموارد الطبيعية، حوالي 82% من المياه، وسيطرت على حقول الغاز والنفط، وأكثر من 16 محجرًا لنقل 7 مليون طن حجارة سنويًا، وسيطرت على 103 آلاف دونم من الأراضي



الخصبة في الأغوار، إضافة إلى سيطرتها على موارد البحر الميت السياحية والطبيعية.<sup>4</sup>

" إن حجم البناء والعطاءات والوحدات الاستيطانية التي أقرتها حكومة الاحتلال لعام 2016 زادت بنسبة 58% مقارنة بالأعوام الماضية. ولقد بلغ معدل اعتداءات المستوطنين لـ 19 اعتداءً كل شهر، واقتحامات المسجد الأقصى وصلت لـ 28 اقتحامًا كل شهر، إضافة إلى أكثر من 1100 عملية هدم، وعدد البؤر الاستيطانية بلغ 176 بؤرة، و184 مستوطنة، وارتفع عدد المستوطنين لـ 754 ألف مستوطن.<sup>5</sup>

والجدير بالذكر أن مدينة القدس كان لها النصيب الأكبر في عمليات الهدم وبناء البؤر الاستيطانية، يليها الأغوار وبيت لحم، ونابلس ورام الله. وهنا نتساءل لماذا القدس؟

إن إجراءات سلطات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة، تهدف إلى قلب المعادلة الديموغرافية داخل المدينة المقدسة لصالح المستوطنين وإظهار الطابع اليهودي للمدينة من خلال إقامة مشاريع تهويدية ضخمة في أحياء مدينة القدس وتخصيص مئات ملايين الشواكل لتحقيق تلك الأهداف الاستيطانية.

أخطر هذه المشاريع هو 'مشروع وجه القدس'، الذي سيقام على مساحة 211 دونمًا، في مدخل غربي القدس، وسيحتوي على مراكز تجارية، ومراكز سياحية، وفنادق، ومراكز ترفيه، كذلك مشروع بيت الجوهر

<sup>4</sup> عاموس عوز، إذا لم تكن هنا دولتان وعلى وجه السرعة فسكون هنا دولة عربية من البحر إلى النهر، هآرتس  
<sup>5</sup> سيفر بلوتسك، الأعوام السمان للمستوطنات، يديعوت احرونوت، 2016/11/29م.

التهويدي، على مساحة 1.84 دونماً، قرب المسجد الأقصى بمساحة بناء تصل إلى 2985 متراً مربعاً، تشمل بناء طابقين فوق الأرض وآخر تحتها. وتتضم هذه المخططات إلى مشاريع تطوير القطار الخفيف، والإعلان والتخطيط والمصادقة على بناء أكثر من 19 ألف وحدة استيطانية في مدينة القدس وحدها خلال عام 2016، والاستيلاء على بنايتين سكنيتين في بلدة سلوان، إضافة إلى القيام بمشاريع حفر أنفاق في محيط وأسفل المسجد الأقصى لتغيير معالم المدينة.

إن سلطات الاحتلال تضيق على المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة من خلال فرض الضرائب والغرامات الباهظة والاستيلاء على المنازل والعقارات ونصب الحواجز ونقاط التفتيش ومنع المواطنين من الوصول إلى المسجد الأقصى

وكانت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية قد أعلنت في بيان لها أن مشاريع البناء الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة تضاعفت أكثر من ثلاث مرات في الربع الأول من العام 2016، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وقالت الحركة، إنه تم تقديم خطط لبناء 674 وحدة استيطانية، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس هذا العام مقارنة بـ 194 وحدة في الربع الأول من عام 2015.

ويعتبر المجتمع الدولي أن الاستيطان غير قانوني ويشكل عقبة رئيسة في طريق السلام، ويعيش أكثر من نصف مليون مستوطن إسرائيلي في الضفة والقدس المحتلتين.

#### رابعاً: (إسرائيل) والأقلية العربية

العنوان الرئيس للعلاقة بين (إسرائيل) والأقلية العربية، المواطنين العرب، هو: العنصرية والملاحقة السياسية. يضاف إلى ذلك استمرار التمييز بالميزانيات بحق المواطنين العرب، وفي المجالات كافة.

وبعد إخراج الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي عن القانون، العام الماضي، نفذت المؤسسة الإسرائيلية حملة ملاحقة سياسية واسعة ضد حزب التجمع. وأبرز هذه الملاحقات حملة الاعتقالات التي طالت العشرات من قيادة وناشطي الحزب، بادعاء وجود خروقات في تمويل انتخابات الكنيست التي جرت العام الماضي. ورغم أن تقريراً لمراقب الدولة أكد على وجود أحزاب خرقت قانون تمويل الأحزاب، إلا أن التعامل مع التجمع كان وحشياً وتعسفياً وتكليلاً.

ورغم أن المؤسسة الإسرائيلية شنت حملة ملاحقة سياسية ضد نواب التجمع، مثل ملاحقة النائبة حنين زعبي في أعقاب مشاركتها في أسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة، في العام 2010، إلا أنها صعّدت من تعسفها هذا في العام. فالملاحقة السياسية التي لا يزال النائب باسل غطاس يتعرض لها غير مسبوقة، وذلك بادعاء إدخال هواتف خلوية إلى أسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال.

وبعد ذلك أقدمت الشرطة الإسرائيلية على خطوة هستيرية تتمثل في اعتقال النائب غطاس بعد التحقيق معه، وبعد عدة أيام تحويله إلى الاعتقال المنزلي.

وواصلت الحكومة سياسة التمييز العنصري ضد الأقلية العربية كلها. وبرز ذلك خصوصاً في الميزانيات. وحتى بعد أن أعلن نتتياهو عن خطة خماسية، يتم من خلالها رصد قرابة 12 مليار شيكل للمجتمع العربي، ألغاه نتتياهو متذرعاً بتنفيذ مواطنين عرب عمليات، ومطالباً بجمع السلاح غير المرخص من البلدات العربية وهدم البيوت فيها.

ولم يفوت نتتياهو ووزراؤه أي فرصة للتحريض على العرب، وأعلنوا عن مقاطعة خطابات النواب العرب في الكنيست بسبب عدم مشاركة نواب القائمة المشتركة في جنازة الرئيس الإسرائيلي السابق، شمعون بيرس.

### خامساً: العلاقة مع السلطة الفلسطينية ورؤية حل الدولتين

أنتجت سياسة الاستيطان وانسداد الأفق السياسي واستمرار الاحتلال مع وجود سلطة فلسطينية تحكم في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، واقعاً سياسياً مركباً، يدمج بين أدوات الابرتهايد، وبين الاستعمار الاستيطاني، من حيث استمرار مشاريع البناء والتوسع وتبييض البؤر الاستيطانية وإحلال المستوطنات على مناطق واسعة من الأرض المحتلة ومساعي تطهير مناطق (ج) ومنظومة الاحتلال العسكري التي تشكل مظلة السيادة العليا. يجعل هذا التركيب الواقع في الأراضي المحتلة أشد تعقيداً من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بسبب بعده العسكري، وأكثر بشاعة من حيث مظهره وتعبيراته وممارسته اليومية. ولا يعود هذا التعقيد فقط إلى إغلاق (إسرائيل) بشكل تام مساحات المواطنة للفلسطيني سواء في دولة مستقلة لهم أو المواطنة في دولة واحدة للجميع عبر الضم، بل بسبب استخدام حجة "الواقع المؤقت" للحكم العسكري، والادعاء بأن

هذا الواقع سينتهي فقط مع اتفاق سياسي تفشله وتتهرب منه بشكل مثير من أجل توسيع المشروع الاستيطاني وتغيير الواقع على الأرض ثم تحول الواقع المستجد إلى "إحلال"، يمكن في هذا السياق إدراج تراجع حزب العمل عن حل الدولتين، وطرح مشروع جديد للانسحاب الأحادي.

استمر العام الماضي الجمود في العملية السياسية بين (إسرائيل) والفلسطينيين، كما تواصلت انتفاضة القدس، التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر العام 2015، لكن منذ منتصف العام الماضي تراجعت وتيرة العمليات الفلسطينية، التي تميزت بأنها عمليات فردية وغير منظمة، لكنها عبرت عن استياء فلسطيني من استمرار الاحتلال.

وخلال العام الماضي كررت (إسرائيل)، وخاصة نتنياهو، الحديث عن تحسن العلاقات مع دول عربية 'معتدلة'، والادعاء أن القضية الفلسطينية ليست في مركز الصراع العربي - الإسرائيلي، لكن هذا الخط السياسي مُني بفشل ذريع، من الناحية الرسمية على الأقل.

وفي ظل استمرار الاستيطان وتكثيفه، حقق الفلسطينيون إنجازاً في نهاية العام الفائت، عندما تبني مجلس الأمن الدولي القرار 2334، الذي يدين الاستيطان في الضفة والقدس ويؤكد عدم شرعيته، وتتوقع (إسرائيل) مزيداً من الهزائم الدبلوماسية، في هذه الحلبة، بعدما رفضت بشكل كامل المبادرة الفرنسية لتحريك المفاوضات، وتتحسب (إسرائيل) من اجتماع وزراء خارجية في باريس في إطار هذه المبادرة وأن يتم تبنيها في مجلس الأمن.

لكن على الصعيد الميداني، لا يزال الفلسطينيون يعيشون في سجن الاحتلال، خاصة في قطاع غزة، الذي تتوعده (إسرائيل) بعدوان جديد،

بينما الدمار الحاصل فيه منذ عدوان 2014 ما زال على حاله بسبب منع (إسرائيل) إدخال مواد بناء لإعادة الإعمار، وفي موازاة ذلك استمر التنسيق الأمني بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية، وهذه قضية مثار جدل بين الفلسطينيين.

وفي الضفة الغربية يواصل جيش الاحتلال شن حملات الاعتقال كل ليلة، بينما المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال لم تتوقف يوماً واحداً، إضافة إلى تنفيذ عمليات طعن ودهس وإطلاق نار، وإن تراجعت هذه العمليات الفردية في الأشهر الأخيرة. لكن يد جنود الاحتلال على الزناد ما زالت خفيفة، وتقتل الفلسطيني لمجرد الاشتباه فيه.

وبدلاً من تحريك العملية السياسية، فإن الحكومة الإسرائيلية اعتبرت أن فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأميركية يفتح الطريق أمام تصعيد الاستيطان وفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات، بهدف ضمها إلى (إسرائيل). وأعلن بينيت أنه بفوز ترامب 'انتهى عهد الدولة الفلسطينية'.

وواصلت (إسرائيل) سياسة الاغتيالات، باغتيال مهندس الطيران التونسي محمد الزواري في تونس، بادعاء أنه قيادي في حركة حماس وصمم طائرات بدون طيار لصالح الحركة الفلسطينية

### سادساً: (إسرائيل) ما بين انتفاضة القدس وفرض الحل الأحادي

شكّلت مساعي ترسيخ الهوية اليهودية القومية في داخل الخط الأخضر وتحديد سقف مواطنة العرب من جهة، ومن جهة أخرى ترسيخ المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة وضم المستوطنات عملياً إلى (إسرائيل) بدون إعلان هذا رسمياً، تشكل جزءاً من الخطوات الأحادية التي تقوم بها

(إسرائيل) باتجاه حسم المستقبل السياسي، وحسم نوع العلاقة مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

تتقاطع مقترحات الأحزاب المختلفة لتبني حلول من طرف واحد، سواء كما يطرحها الليكود أو حزب العمل، ناهيك عن أحزاب اليميني الاستيطاني، فعلياً مع ما تقوم به (إسرائيل) على أرض الواقع في سبيل حسم الحل وفق تصورها، على الرغم من قول كثير من المحللين والمراقبين وحتى السياسيين واعتقادنا سابقاً أن سياسة نتنياهو تجاه الصراع تتدرج تحت عنوان "إدارة الصراع"، إلا أن الممارسات على أرض الواقع والتشريعات والتغييرات البنيوية التي يقودها، تظهر أنه ينفذ فعلياً وعلى أرض الواقع حلاً من طرف واحد، أساسه ضم المستوطنات ومناطق واسعة من مناطق (ج)

وتتدرج في هذا السياق الحملة التي تقودها الحكومة الإسرائيلية ضد القيادة الفلسطينية لتحميلها مسؤولية "الانسداد السياسي"، أو الادعاء بأنها غير قادرة على الوصول إلى حل، إضافة إلى رفض المبادرات السياسية للحل، وآخرها المبادرة الفرنسية.

على الرغم من ذلك، ورغم الخطوات التي يقوم بها نتنياهو من أجل فرض حل أحادي على الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ومساعي ترسيخ يهودية الدولة وإغلاق مساحات العمل السياسي للفلسطينيين، فإن خطواته هذه يمكن أن تواجهه، بسبب وجود عاملين، أهمهما العامل الفلسطيني، وقدرته على لعب دور حاسم في تعطيل الإحلال، وأيضاً العامل الدولي الذي يمكن أن يلعب دوراً مسانداً للفلسطينيين خاصة. وتظهر الهبة الحالية التي

انطلقت في تشرين الأول 2015، الدور الذي يمكن أن يلعبه الفلسطيني مقابل محاولات فرض حل أحادي، وتتميز الهبة، خلافاً للانتفاضة الأولى والثانية ولصور النضال الفلسطيني في مراحلها المختلفة، بطابعها الفردي وغير الحزبي، وشكلها غير المنظم، ويتوزع أحداثها في داخل (إسرائيل) وفي أراضي الضفة الغربية على حد سواء، وهو ما يعني أساساً عدم إمكانية التنبؤ بأحداثها وبمنفذي هجماتها وبتطورها.

فقد شهد عام 2016 تواصل التحول الذي طرأ مع اندلاع ثورات العالم العربي، والمتمثل في انهيار الدولة العربية القطرية وتفكك الجيوش التقليدية في عدة دول والتي كانت تشكل في مرحلة ما تهديداً لإسرائيل كالجيش العراقي والجيش السوري، وهو ما أفضى إلى تحسن مكانة (إسرائيل) في ميزان القوى الإستراتيجي، إضافة إلى ذلك لم تعد (إسرائيل) اليوم عدوة مشتركة للدول العربية، وترى أن مصالحها تتقاطع بشكل مكشوف مع دول في المنطقة في المناورات والمحاور بسبب التسوية مع طهران بشأن البرنامج النووي كما يوضح الفصل الأمني العسكري في هذا التقرير، وبسبب الانقسام الفلسطيني والوهن العام لمنظمة التحرير.

وبغياب الحاضنة العربية للفلسطينيين وتفكك الجبهة المعادية لإسرائيل، التي استمرت 60 سنة، وغياب قوة ردع دولية حقيقية، وفي ظل انشغال الولايات المتحدة في معركتها الانتخابية الداخلية وتسابق مرشحيها في إبداء الدعم لإسرائيل، تجد (إسرائيل) نفسها في وضع إستراتيجي مثالي على الأقل مرحلياً لتمير مخططاتها التي يقف الفلسطيني وحيداً في وجهها.



## سابعاً: العلاقات الخارجية

اتسمت الدبلوماسية الدولية الإسرائيلية بالتحول نحو دبلوماسية دولية يمينية، انتقلت (إسرائيل) من مرحلة معارضة الاتفاق النووي الإيراني شكلاً ومضموناً، إلى مرحلة التكيف، ومن ضمن ذلك التأكيد على ضرورة التزام إيران بتنفيذ بنود الاتفاق.

تعتبر (إسرائيل) البيئة الإقليمية المحيطة بها بيئة متحركة وغير ثابتة، لذلك فإنها تتميز بالمخاطر وتحمل الفرص في الوقت نفسه، وتعمل (إسرائيل) في هذه البيئة على تقليل المخاطر واغتنام الفرص، وذلك من خلال استغلال تقاطع المصالح بينها وبين دول إقليمية عربية وغير عربية، وتتمثل هذه المصالح في لجم النفوذ الإيراني بعد الاتفاق النووي، ومحاربة الإرهاب، لا يعني ذلك أن الدول العربية تشترك مع (إسرائيل) في الرؤية الإستراتيجية حول مستقبل المنطقة، فمثلاً، الموقف الإسرائيلي مختلف عن موقف الدول العربية من مستقبل الأزمة السورية، ولكنهم يشتركون في منع تعزيز النفوذ الإيراني من خلال الساحة السورية. وتراهن (إسرائيل) على الدخول إلى الساحة العربية بسرية في هذه المرحلة من خلال المشترك وتأجيل المختلف عليه، وتعتقد أن علاقتها مع الأردن ومصر تعتمد في هذه المرحلة على أساس تقاطع المصالح في البيئة الإقليمية، وهي أقوى من بؤر التوترات السياسية بينهما هنا وهناك.

وتستغل (إسرائيل) الأجواء الإقليمية الدموية لربط النضال الفلسطيني بالإرهاب في دول المحيط وبتجلياته على مستوى دولي كما تسعى نحو مواجهة حملة المقاطعة من خلال باب الربط مع اللا سامية وتعمل

(إسرائيل) على إدخال موضوع "الإرهاب" إلى الوعي الدولي كخطر يهدد الاستقرار العالمي، وهو ما خالفه الرئيس باراك أوباما في خطابه الأخير أمام الكونغرس، الذي اعتبر السلوكيات الروسية الخطر الأساسي على الأمن العالمي، كما تحاول (إسرائيل) إدخال مصطلح "الإرهاب الإسلامي"، إلى السجلات الدولية دون نجاح يذكر في ذلك، ويؤكد غالبية زعماء العالم على الفرق بين المنظمات الإرهابية مثل داعش وبين الإسلام. ونادراً ما يتم استعمال مصطلح "الإرهاب الإسلامي" في خطابات قيادات العالم. كما تواجه (إسرائيل) حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات BDS باعتبارها جزءاً من نزع الشرعية عنها، والذي قد يشمل من ناحية (إسرائيل) كل نقد سياسي، ومع ذلك تتسم الردود الإسرائيلية على حركات المقاطعة المختلفة تجاهها بالعصبية، كما فعلت نائبة وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيفي حوطوبيلي، والتي اعتبرت أن حق اليهود في فلسطين هو حق رباني وليس سياسياً، وجاء قرار دولة البرازيل بعدم قبول وثائق اعتماد داني ديان وهو مستوطن، سفيراً لديها، صفة دبلوماسية لإسرائيل، وبالذات أن هذا التعيين هو اختيار نتتياهو شخصياً.<sup>6</sup>

تعزيز تحالفات الأطراف وتوتر غير مضر بالمصالح الإستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي وأميركا وعلى مستوى العلاقات مع أفريقيا تستمر (إسرائيل) في محاولتها بناء علاقات لها في القارة الأفريقية جاء ضمن محاولتها بناء علاقات لها في القارة الأفريقية، فقد تم افتتاح ثلاث سفارات

<sup>6</sup> مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية، تقرير مدار 2015 م.

جديدة لدول وذلك إضافة إلى إحدى عشرة سفارة لدول أفريقية في (إسرائيل).

وتعمل (إسرائيل) على تعزيز نفوذها في أفريقيا عبر تزويد الدول هناك بالأسلحة الإسرائيلية، حتى بطرق مخالفة للقانون الدولي، فقد كشف تقرير للأمم المتحدة حول العقوبات العسكرية ضد حكومة جنوب السودان أن (إسرائيل) تدعم بالأسلحة والخبرات الأمنية والتكنولوجية حكومة جنوب السودان في سعيها إلى قمع المعارضة للنظام، وكما يستعملها الأخير خلال الحرب الأهلية الدائرة هناك، رغم الحظر العسكري المفروض عليها دولياً وتستغل (إسرائيل) انتشار حركات إرهابية في إفريقيا لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، وخاصة مع أثيوبيا، نيجيريا ومالي.

### 1. عودة العلاقات الإسرائيلية التركية

بعد توتر العلاقات بين البلدين إثر الهجوم العسكري الإسرائيلي على سفينة "مرمرة" ضمن قافلة الحرية المتجهة لتوصيل مساعدات إلى الفلسطينيين في مايو 2010 عودة العلاقات التركية الإسرائيلية يأتي بعد اعتذار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لأردوغان عن مقتل تسعة مواطنين أتراك في حادث السفينة.

وأوضح مكتب نتنياهو في بيان رسمي أن الطرفين اتفقا على إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين، بما يشمل إعادة السفراء إلى الدولتين وإلغاء الإجراءات القانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي، وفي المقابل ترفع (إسرائيل) بشكل كامل حظر دخول البضائع الاستهلاكية إلى قطاع غزة.

ومن أهم شروط تركيا لتطبيع العلاقات إلغاء الحصار المفروض على غزة، بحيث تتوجه أول سفينة محملة بعشرة أطنان من المساعدات إلى القطاع، ودفع 20 مليون دولار كتعويضات لأسر ضحايا السفينة التركية، وفقاً لما تضمنه الاتفاق، فقد أكد نتياهو في مؤتمر بالعاصمة الإيطالية روما أن الاتفاق يُبقي على الحصار الأمني قبالة غزة، ويمنع تعاضم قوة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، ويسمح لإسرائيل بتصدير الغاز الطبيعي إلى دول أوروبا عبر الأراضي التركية.<sup>7</sup>

وهكذا حققت (إسرائيل) منتهى أهدافها من الاتفاق وظلت غزة على حالها من الحصار، بعدما تنازلت تركيا عن شرط إلغائه مقابل الاكتفاء بإنشاء محطة لتحلية مياه البحر ومحطة لتوليد الكهرباء في القطاع، بحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية.

## 2. العلاقات الإسرائيلية - الأميركية

وصلت العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية وإدارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى حضيض غير مسبوق في نهاية العام، بعد امتناع الولايات المتحدة عن استخدام الفيتو ضد القرار 2334 وعكس هذا القرار الأميركي الأزمة المتواصلة سنين بين (إسرائيل) والولايات المتحدة، وتمحورت حول حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والاتفاق النووي بين الدول الست الكبرى وإيران.

لكن هذه العلاقات تحسنت على الصعيد الأمني، بعد موافقة أوباما على زيادة المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل للسنوات العشر المقبل،

<sup>7</sup> جيزوزاليم بوست، 24 يوليو 2016م.

كذلك بدأت (إسرائيل) باستلام طائرات 'اف'35- الأكثر تطورًا في العالم.<sup>8</sup>

وبدا أن الأزمة بين حكومة نتنياهو وإدارة أوباما قد اشتدت في الأيام الأخيرة من العام الماضي، في أعقاب خطاب وزير الخارجية الأميركي، جون كيري الذي أكد على أن الاستيطان عقبة أمام حل الدولتين وأن المستوطنين يقررون مصير (إسرائيل)، وعبر عن خشيته من أن يصبح اليهود أقلية في دولة واحدة، شدد أنها لن تكون ديمقراطية.

وتأمل (إسرائيل) بأن العلاقات ستتحسن بعد دخول ترامب إلى البيت في 20 كانون الثاني/يناير الجاري، وأن ينقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وهي خطوة يؤيدها كل الإسرائيليين بانتماؤهم الحزبية كافة، لكن تحليلات كثيرة صدرت في (إسرائيل) أشارت إلى أن إدارة ترامب لن تلغي من جانب واحد الاتفاق النووي مع إيران، كما يأمل نتياهو، وفيما يتعلق بحل الصراع فإن موقف ترامب ليس واضحًا تمامًا ويحتاج إلى انتظار خطوات في هذا السياق.

### 3. العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

أظهر التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 2334 أن (إسرائيل) دولة منبوذة في العالم، وهي منبوذة بسبب ممارساتها ضد الفلسطينيين فقط، إذ أيدت هذا القرار جميع الدول الصديقة لإسرائيل بريطانيا وفرنسا وروسيا، إضافة إلى امتناع الولايات المتحدة عن استخدام الفيتو.

<sup>8</sup> الجزيرة نت

كذلك تسود أزمة في العلاقات بين (إسرائيل) وعدد من دول الاتحاد الأوروبي بسبب قرارات بوشع علامات على منتجات المستوطنات بهدف مقاطعتها، ووصلت الأزمة بين (إسرائيل) والسويد إلى حد رفض (إسرائيل) استقبال وزيرة الخارجية السويدية.

لكن (إسرائيل) ما زالت تتمتع بعلاقات جيدة مع دول عديدة في العالم، وفي مقدمتها روسيا والهند.

حاولت (إسرائيل) بشكل حثيث في العام المنصرم التأثير على الموقف الأوروبي المتعلق بالموضوع الفلسطيني عامة، ووسم منتجات المستوطنات، وبخاصة عبر استخدام مدخل الهجمات الإرهابية في باريس، ولكنها فشلت في هذه المساعي، حيث جاء القرار الأوروبي بوسم منتجات المستوطنات بعد سنوات من العمل والنقاش عليه، والمبادرة الفرنسية وقرار منظمة اليونسكو الخاص بالقدس دليلاً على فشل هذه الجهود، حتى الدول الداعمة لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا، إيطاليا واليونان فإنها لا تقبل الربط بني الانتفاضة الفلسطينية وبين الإرهاب العالمي بسهولة كما تفعل (إسرائيل)، ولا تقبل موقف الأخيرة بالنسبة للاستيطان ومكانة السلطة الفلسطينية.

#### 4. الإطار العام للسياسة الخارجية الإسرائيلية "الإرهاب" بوصلة

##### الدبلوماسية

استمر نتياهو في إستراتيجيته الخارجية في وضع قضية الإرهاب على سلم أولويات الخطاب السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي.

قد صعدت (إسرائيل) من استعمالها في العام الماضي، حيث لا يفوت ننتيا هو فرصة للتأكيد عليها، ولتحقيق هذا الهدف وضعت الخارجية الإسرائيلية النقاط التالية أولاً:

الحفاظ على العلاقات الودية بني (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتعزيزها، وتطوير العلاقات معها إستراتيجياً وسياسياً، وتطوير العلاقات الاقتصادية

## 5. التحالفات العربية

تستغل (إسرائيل) الظروف الإقليمية التي نشأت بعد توقيع الاتفاق النووي، لتعزيز تحالفاتها السرية والعلنية مع الدول العربية السنية وخاصة الخليجية في مواجهة إيران، يربط هذا التوجه بين تعزيز التعاون الإقليمي بني (إسرائيل) والدول السنية وبين ضرورة التقدم على المسار الفلسطيني، الأمر الذي سيسهل على الدول السنية وخاصة الخليجية تعزيز التعاون مع (إسرائيل) وربما الجهر به، أشار عامي ايلون في مقاله، إلى أن عقد تحالف براغماتي مع الدول السنية يعتبر عاملاً حاسماً في التصدي لإيران سواء أخرقت الأخيرة الاتفاق أم استمرت في دعم الإرهاب"، كما يدعم رئيس المعارضة الإسرائيلية، إسحق هيرتسوغ، هذا التوجه بقوة ويعتقد أن الاتفاق هو فرصة إستراتيجية وسياسية إسرائيلية لتعزيز تحالفاتها مع الدول العربية السنية المعارضة لإيران، والتقدم على المسار الفلسطيني عبر تسوية إقليمية واسعة مع الدول العربية، حيث تعتبر (إسرائيل) أن توقيع الاتفاق، هو نقطة تحول في تاريخ (إسرائيل) على المستوى الإستراتيجي.

## المشهد الأمني والعسكري الإسرائيلي خلال عام 2016م

### أولاً: تحسن البيئة الإستراتيجية

1. يعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى تراجع التهديد العسكري التقليدي العربي بسبب التفكك الفعلي للجيشين السوري والعراقي، وانشغال الجيش المصري بالشأن الداخلي، مكن هذا التغيير (إسرائيل) من إعادة بناء جيشها بشكل يقلص من الاستثمار المادي التقني في مجال تطوير القدرات التقليدية التي كانت تصلح لمواجهة الجيوش التقليدية، وغياب المصلحة لدى كل من حزب الله وحركة حماس في إشعال الجبهتين الشمالية والجنوبية، يضاف إلى ذلك تراجع الموضوع النووي الإيراني عن جدول الأعمال الفوري وفق التقديرات السياسية والعسكرية.
2. تحييد الجبهة الجنوبية / المصرية تجتمع التقديرات الإستراتيجية على أنه لم يعد هناك خطر يتهدد (إسرائيل) من الجبهة الجنوبية، ويعتبر الجنرال عاموس جلعاد، رئيس الهيئة السياسية والأمنية، أن التغييرات التي نتجت بعد صعود حكم السيسي في مصر تحمل تغييرات إيجابية لإسرائيل فالجنرال السيسي أبعد الإخوان المسلمين والعلاقات مع مصر جيدة، كذلك الكراهية تجاه (إسرائيل) خفت ويأتي تقدير جلعاد على خلفية تقاطع المصالح بين مصر وإسرائيل في محاصرة حماس والحركات الجهادية في سيناء، حيث أشار جلعاد إلى أن الجيش المصري دمر 90-95% من الأنفاق إلى غزة ويقوم بحرب مثابرة ضد القاعدة في سيناء.



تراهن (إسرائيل) في علاقاتها المستقبلية مع مصر على التمسك بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين وعدم حدوث تحول جذري في الموقف المصري، على الأقل في المدى القريب.<sup>9</sup>

3. القضية الفلسطينية لم تعد محورية تستحق الاهتمام الإسرائيلي، لأن هناك تطورات محورية تشهدها المنطقة دفعتها إلى الهامش، وبالتالي لم تعد تشغل بال القيادات والشعوب العربية، مع توجه إسرائيلي لإنهاءها، وإخراجها من الأجندتين الإقليمية والدولية. وما زالت القضية الفلسطينية "قابلة للإدارة" فقط، وليست قابلة للحل وفق التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية

بالرغم من تحسن البيئة الإقليمية التي ذكرناها أنفاً إلا أن الأمن الإسرائيلي مني عام 2016 بإخفاقات موجعة، مع العلم أن ميزانية الدفاع للعام 2016 بلغت 56.1 مليار شيكل 14.4 مليار دولار فقد شهدت (إسرائيل) في العام 2016 عديداً من الثغرات والإخفاقات على الصعيدين الأمني والعسكري، والتي أثبتت أنها تعاني إشكالية كبيرة في إستراتيجية إدارة الأزمات.

واصطدمت بملفات إشكالية بدا أنها لم تضعها في الحسبان، ففقد فشلت في التغلب عليها أو مواجهتها بالشكل المناسب؛ ما يوحي بحالة من العشوائية وعدم التنسيق بين الكيانات المختصة.

"عام 2016 أثبت أن (إسرائيل) تعاني ثغرات على الصعيدين الأمني والعسكري، وقصوراً في منظومة أمن المعلومات وتأمين الجبهة الداخلية

<sup>9</sup> وكالة إرم نيوز

المدنية، إذ إن ما بدا من تميز إسرائيلي قبل أعوام في تلك المجالات، ظهر عام 2016 أن الحديث يجري عن منظومة هشة قابلة للاختراق ومفتوحة أمام ثغرات عديدة بعضها ربما لم يجد حلاً".

### ثانياً: برنامج الدفاع الصاروخي

وفي مطلع 2016 سادت (إسرائيل) حالة من الجدل الحاد إثر إعلان المؤسسة العسكرية إقالة يائير راماتي مدير إدارة شركة "حوما" القائمة على مشاريع الدفاع الصاروخي قبل بداية العام بأيام معدودة، وذلك بعد تورطه في واقعة تتعلق بأمن المعلومات في وقت كان خبراء يتحدثون عن تباطؤ شديد في وتيرة تطوير مشروع منظومة حيتس الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية، فضلاً عن المشاريع الصاروخية الأخرى المضادة للصواريخ متوسطة وقريبة المدى التي تجري بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. بعد ذلك تبين أن الحديث يجري عن خرق جسيم لأمن المعلومات، حيث ترك راماتي على حاسبه الشخصي وثائق في غاية السرية.

### ثالثاً: خزانات الأمونيا نقطة ضعف

شككت تهديدات حسن نصر الله في شباط/ فبراير 2016 باستهداف خزانات الأمونيا في خليج حيفا، نقلة نوعية في موازين الردع المتبادل بين (إسرائيل) والمنظمة اللبنانية.

وجاء لجوء نصر الله إلى هذا التهديد نتيجة أسلوب التعاطي الإسرائيلي الإشكالي مع قضية خزانات الأمونيا في خليج حيفا، وتجاهل الحكومة الإسرائيلية شكاوى لا تتوقف من قبل سكان المناطق المتاخمة؛ ما تسبب في

تتاول الموضوع إعلامياً في (إسرائيل) من كل زواياه، بما في ذلك الحديث عن كون الخزانات بمثابة قنبلة نووية.

#### **رابعاً: كارثة محتملة بمفاعل ديمونا**

تحدثت تقارير في نيسان/ أبريل 2016، عن عيوب خطيرة تم اكتشافها في قلب المفاعل النووي في ديمونا، الذي يعمل منذ عام 1963، وتأكيدات أنه يحتوي على مشاكل كبيرة للغاية وأن عمليات فحص دقيقة أثبتت أن ثمة 1537 عيباً داخل قلب المفاعل.

وانتقل الزخم الإعلامي إلى الشارع الإسرائيلي، إذ عكست تقارير عديدة حالة القلق التي تنتاب الإسرائيليين عقب التسريبات.

#### **خامساً: انهيار برنامج الفضاء**

طفت على السطح منذ نيسان/إبريل 2016 مشكلة تتعلق بعدم لعب الحكومة الإسرائيلية دوراً في تمويل المشاريع المستقبلية لبناء أقمار اتصالات جديدة، تحل محل تلك التي تعمل منذ سنوات، وفقدت (إسرائيل) قمر الاتصالات "عاموس 6" مطلع أيلول/ سبتمبر 2016، خلال عملية إطلاق تجريبية إلى الفضاء، على متن صاروخ تابع لشركة "سبيس إكس" الأمريكية بقاعدة "كاب كانافيرال" بولاية فلوريدا.

#### **سادساً: ثغرات بالدفاعات الجوية**

حذر قائد سلاح البحرية الإسرائيلي الأسبق، اللواء إيلي ماروم في تموز/ يوليو 2016، من أن نظم الدفاع الإسرائيلية غير ملائمة للتصدي لتسلل الطائرات من دون طيار، نظراً لأسباب تقنية عديدة، مطالباً بضرورة أن تبدأ المؤسسة

العسكرية في النظر بعين الاعتبار إلى أن الحديث يجري عن خطر محقق لا يمكن الاستهانة به.

### سابعاً: صفة في أسواق الطائرات دون طيار

عبرت مصادر عسكرية إسرائيلية عن انزعاجها الشديد جراء سلسلة من الخطوات التي تقوم بها الإدارة الأمريكية في شهر أيلول/سبتمبر 2016، تتعلق بمحاولة إقرار قوانين من شأنها أن تقيد استخدام وتصدير الطائرات بدون طيار من الفئات العسكرية، أو تلك التي يمكن تزويدها بحمولة من الذخائر والأسلحة وتستخدم في مهام عسكرية بشكل غير متكافئ.

ولأن (إسرائيل) كانت الأولى عالمياً في مبيعات الطائرات العاملة دون طيار ذات الاستخدام العسكري، فقد انتابتها حالة من القلق العميق بشأن السياسات العسكرية الأمريكية الجديدة.

### ثامناً: إدارة أزمات الجبهة الداخلية

ضربت سلسلة من الحرائق أكثر من 220 بؤرة في أنحاء (إسرائيل) في الـ 22 من تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وأدت إلى إخلاء عشرات الآلاف من المواطنين، ولا سيما في مدينة حيفا وسط اتهامات للحكومة بالتقصير. وبدأ وزراء في الحكومة الإسرائيلية الزعم بأن تلك الحرائق مفتعلة، ربما على خلفيات قومية، ما يعني اتهامهم الصريح لعرب (إسرائيل)، بعدها بدأ الإعلام العبري يستخدم مصطلح "انتفاضة الحرائق"، و"إرهاب الحرائق" في محاولة لتحميل الفلسطينيين المسؤولية وصرف الأنظار عن اتهام الحكومة بالتقصير.

وكشفت تلك الحرائق النقاب عن زيف الادعاءات الإسرائيلية بشأن قدراتها على تأمين الجبهة الداخلية المدنية، وطرحت علامات استفهام عديدة حول مصير تلك الجبهة لو كانت الحرائق ناجمة عن قصف صاروخي، بعد أن اتضح فشل منظومة إخلاء السكان بشكل مشين.

### تاسعاً: إسقاط الوهم الإسرائيلي بالأمان

لم يعد في وسع صانع القرار السياسي والأمني في (إسرائيل) تجاهل حقيقة وجود موقف شعبي فلسطيني فعال، على الرغم من كل أسباب الإحباط الموزعة على مساحة العالم العربي، وهو موقف يملك هامشاً واسعاً من الاستقلال، الأمر الذي ينطوي على إمكان حصول مفاجآت على خط المواجهة، وما يرفع درجة خطورة الوضع في (إسرائيل)، أن القيادة السياسية والأمنية باتت تدرك أن "هيبة الأجهزة الأمنية" الإسرائيلية لم تردع الفلسطينيين، وهو ما يفرض عليها أن تأخذ ذلك بالحسبان في كل خطواتها.

### عاشراً: خيارات (إسرائيل) في مواجهة العمليات الفردية

ما زالت (إسرائيل) تتبنى نظرية أن ما لا يحل بالقوة سيحل فقط بمزيد من القوة، وذلك على الرغم من وجود تقديرات أمنية تحذر من أن عنفاً أكثر سيؤدي إلى توتر أكبر. وتظهر القرارات القمعية القاسية التي اتخذها المجلس الوزاري المصغر حقيقة أن حكومة بنيامين نتنياهو لا ترى في التطورات التي شهدتها القدس والضفة المحتلتان، سوى "أعمال إرهابية" ينبغي ردعها ومنع تكرارها. وهذه القرارات هي امتداد للسياسات التقليدية، وترجمة للذهنية التي تنطلق منها الحكومات الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين،

وقد اتخذت القيادة السياسية والأمنية قرارات تلخص رؤيتها إلى المستجد الأمني والشعبي في الضفة والقدس، عبر "تسريع عمليات هدم منازل" الشباب الذين نفذوا العمليات، و"توسيع نطاق الاعتقالات الإدارية، وتعزيز قوات الأمن في الضفة والقدس"، وإبعاد من سموهم "المحرضين عن البلدة القديمة"، ولاسيما الحرم القدسي.

### حادي عشر: سياسة التكيف

سياسة التكيف كخيار إسرائيلي أول، تبلورت تدريجياً بعد سقوط الرهان على خمود الهبة ذاتياً، أو نجاح قمعها في المدى المنظور، وساد الرهان على أن تكون العمليات ليست حدثاً عابراً أو ردة فعل انفعالية، لا تلبث سوى أن تخدم لاحقاً. لكن استمرارها وحفاظها على قدر من الزخم الكمي، كان كافياً لإثارة أجواء الرعب في الرأي العام الإسرائيلي، وفرض على القيادة الإسرائيلية تحديات أمنية وسياسية، لذلك، عملت حكومة نتنياهو على خطوط عدة، متوازية، ومتكاملة تتضمن إجراءات وقائية، وأخرى قمعية وردعية أو خطاباً سياسياً مدروساً وموجهاً، للجمهور اليهودي الإسرائيلي، وآخر للجمهور الفلسطيني، مع ذلك، لا يعني خيار التكيف، البقاء في موقع ردة الفعل، بل يأتي كجزء من إستراتيجية أشمل تحوي إجراءات قمعية مختلفة، تردع الشارع الفلسطيني، أو تدفعه أثمان تبنيه واعتماده خيار الانتفاضة، دون أن تصل الإجراءات إلى انفجار فلسطيني واسع.

في غضون ذلك، يأتي رفض القيادة الإسرائيلية تقديم ما تسميه تنازلات سياسية لمصلحة الطرف الفلسطيني، كجزء من سياسة الردع بالمنع، وإشعار الشارع الفلسطيني بأن مواصلة الضغوط على الجانب الإسرائيلي،

لن تؤدي إلى أي تراجع في مواقف الأخير، ولن تغير من سياسة الاستيطان، أما القيادة الإسرائيلية، فتريد أن تثبت خيار التكيف مع الواقع الأمني باعتباره البديل الممكن بين الخيارات الأخرى، بالتوازي مع التأكيد أن الأجهزة الإسرائيلية تعمل على إجراءات إضافية تهدف إلى محاولة تقليص الخسائر البشرية الإسرائيلية. في المقابل، فإن أي تراجع في زخم الانتفاضة سيشكل انتصاراً مدوياً للطرف الإسرائيلي، ويؤكد رهانه على إمكانية الجمع بين الاحتلال والاستقرار الأمني.

### ثاني عشر: مستوى الردع ضد حركة حماس قائم ولم يتغير

تشير تقديرات الجيش الإسرائيلي، إلى أن مستوى الردع ضد حركة حماس قائم ولم يتغير، بعد انتهاء عملية "الجرف الصامد" في صيف العام 2014، وإلى أن حركة المقاومة الإسلامية، في الوقت عينه، ليست معنية الآن بخوض مواجهة ضد (إسرائيل)، الأمر الذي يدفعها إلى الامتناع عن التصعيد ضد (إسرائيل)، على الرغم من أنها مستمرة في بناء قواتها العسكرية من خلال تطوير الصواريخ وحفر الأنفاق، تستمر حماس في مراكمة قدراتها بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، ومن ضمنها حفر الأنفاق بهدف منع العدو من تحقيق هدفه الإستراتيجي، المتمثل في تجريد القطاع من السلاح<sup>10</sup>.

على الرغم من تفاوت القوة بين الطرفين، تمكنت حماس، وبقية الفصائل من مواصلة مراكمة قدراتها. ومن الطبيعي أن تركز حماس على حفر الأنفاق، وذلك على خلفية استخلاص العبر من المواجهة الأخيرة،

<sup>10</sup> <https://www.knesset.gov.il/privatelaw>

وخصوصاً بعد الإنجازات المهمة التي حققتها هذه الأداة الإستراتيجية وتحديداً لجهة الأنفاق الهجومية، تبقى المعالجة المطروحة هي إمكانية شن الجيش الإسرائيلي هجمات وقائية ضد الأنفاق لكن نقطة الارتكاز الأساسية لدى صانع القرار السياسي والأمني في (إسرائيل) لتبني هذا الخيار، تقوم أولاً على تقدير جدوى هذه العملية ومدى إمكانية حذف هذا التهديد الذي يتراكم، وفي الوقت نفسه حجم الكلفة والأثمان التي سيدفعها الجيش الإسرائيلي على أطراف القطاع من أجل تدمير الأنفاق، فعملية "الجرف الصامد"، أدت إلى سقوط إصابات كثيرة في الجانب الإسرائيلي.



## المشهد الاقتصادي الإسرائيلي خلال عام 2016م

ضمن هذه الظروف العالمية، وضمن أوضاع سياسية متوترة في منطقة الشرق الأوسط، والهبة الفلسطينية التي يسميها الإسرائيليون بـ "انتفاضة الأفراد"، تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي نسبياً للعام الماضي، واستمر التراجع في معدلات النمو التي ميزت السنوات الأخيرة منذ عام 2012 ضمن هذه المعطيات ومعطيات أخرى، يستعرض فصل المشهد الاقتصادي التحولات والاتجاهات التي ميزت الاقتصاد الإسرائيلي على المستوى الكلي خلال العام 2016.

### أولاً: النمو الاقتصادي في (إسرائيل)

سجل الاقتصاد الإسرائيلي أرقاماً صادمة بشأن نسبة النمو بالربع الثاني من العام 2016 التي بلغت 0.3% حسب بيان مكتب الإحصاء الإسرائيلي بشأن أرقام النمو الاقتصادي- أن القلق يسود وزارتي الاقتصاد والمالية إضافة إلى بنك (إسرائيل)، بعد أرقام النمو التي جاءت دون التوقعات بكثير، وتوقعت تقديرات سابقة لوزارتي الاقتصاد والمالية الإسرائيليتين أن يحقق الاقتصاد المحلي نسبة نمو أعلى من 1.5% بالربع الثاني من العام الجاري، لكنها استقرت فعلياً عند 0.3% وكان الاقتصاد الإسرائيلي قد سجل نسب نمو بلغت 2% في الربع الأول من العام الجاري، و3.3% في الفترة نفسها من العام الماضي، وفق مكتب الإحصاء المركزي<sup>11</sup> وعزا خبراء اقتصاديون تباطؤ أداء الاقتصاد الإسرائيلي إلى أسباب مرتبطة بتراجع حجم وقيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج منذ مطلع العام

<sup>11</sup> مكتب الإحصاء المركزي

الجاري، خاصة الصادرات السلعية، وصادرات التكنولوجيا فائقة التطور التي تعد (إسرائيل) رائدة فيها.

وأكدوا أن الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج لن تكون قادرة في الوقت الحالي على تعديل أرقام النمو الاقتصادي، لذلك بدأت (إسرائيل) بتسريع فكرة استخراج الغاز وتصديره، لتعويض الخسائر في الصادرات السلعية. إلا أن الأرقام الاقتصادية لإسرائيل لن تنمو أيضاً في ظل معاناة اقتصاد منطقة اليورو واستمرار تراجع قيمة الشيكل الإسرائيلي أمام الدولار الأميركي.

ووفق بنك (إسرائيل) فقد بلغ سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار 3.8 شيكلاً للدولار الواحد، في وقت كان يبلغ فيه 3.47 شيكلاً للدولار الواحد في الفترة ذاتها من العام السابق.

وتوقعت وزارة المالية الإسرائيلية أن يسجل الاقتصاد المحلي نمواً بـ3.1% العام الحالي، و3.3% العام المقبل، بينما كان قد نما فعلياً بـ2.8% العام الماضي.<sup>12</sup>

من جهته خفض بنك (إسرائيل) في يونيو/حزيران الماضي توقعاته للنمو لهذا العام إلى 3% من 3.2% في تقديرات سابقة، لكنه رفع بالمقابل توقعاته للنمو للعام المقبل إلى 3.7% من 3.5% وفق توقعات أولية، وهي أرقام مطابقة إلى حد بعيد لتوقعات صندوق النقد الدولي.

<sup>12</sup> صحيفة هارتس العبرية

## ثانياً: أسباب تراجع الاقتصاد الإسرائيلي

انتقادات لاذعة وجهت إلى السياسة الاقتصادية والمالية التي تعتمدها حكومة نتنياهو، والتي تهدف إلى المس بالطبقات الفقيرة، فقالت: قبل وقت غير طويل، لم يكن بوسع الإسرائيلي المتوسط التذمر من غلاء المعيشة أو الاحتجاج عليه، والتذمر من سعر شراء شقة أو استئجارها، كانت المواضيع المهمة هي الأمن، والتهديد الإيراني، ومستقبل السلام مع الفلسطينيين. لكن اليوم هناك في (إسرائيل) احتجاجات غيرت فحوى الحديث السياسي والاجتماعي، كالاحتجاج على غلاء المعيشة، على الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، وعلى ضعف الجهاز التربوي " فالاقتصاد الإسرائيلي " الذي يعاني ومنذ سنوات من ركود في نموه، ويعاني أيضاً من أسباب تجاوزت السياسات والبرامج الاقتصادية السيئة لحكومة نتياهو، لتتعداها إلى هجرة الأدمغة والشباب " الإسرائيلي " إلى خارج الكيان نحو ألمانيا وروسيا، هرباً من ازدياد نسبة البطالة. وهذا ما بينته صحيفة " ذي ماركر " الاقتصادية عن أن عدد الأكاديميين الذين يهجرون (إسرائيل) زاد في عام 2015 بـ 1076 شخصاً عما كان عليه في العام 2014 وهو ما يدل على أن الخطة التي كانت أعلنتها الحكومة "الإسرائيلية" عام 2010 للحد من فرار الأدمغة لم تكن مثمرة.<sup>13</sup>

مضافاً لذلك فإن تركيز حكومة نتياهو على حل مشكلة الإسكان كانت على حساب مواجهة التحديات الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد " الإسرائيلي "، والعمل على التقليل الحاد في ميزانيتها العامة، لمواجهة التدهور في

<sup>13</sup> صحيفة " ذي ماركر " الاقتصادية

الوضع الاقتصادي العام، والذي بلغ 14 مليار شيكل أي حوالي 3.5 مليار دولار.

### ثالثاً: ميزانية الحكومة الإسرائيلية

موازنة (إسرائيل) للعام 2016 أظهرت خطورة فيما يتعلق بتمويل ميزانية الحكومة عبر جباية الضرائب، الأمر الذي يجعل مهمة الحفاظ على نسبة العجز 2.9% مهمة مستحيلة، علماً بأن القانون الإسرائيلي وضع سقفاً للعجز بلغ 2.5%.

وقال إن خطورة العجز فيما لو وصلت قيمته 3.2% تكمن في ارتفاع الفائدة المصرفية التي بدورها ستقود اقتصاد الدولة إلى التضخم الذي يجعل سعر صرف العملة الشيكلي منخفضاً.

إن موازنة (إسرائيل) للعام 2015 كانت موازنة طوارئ بسبب الانتخابات، تعمل وفق جدول شهري وفقاً لموازنة العام 2014 من كل شهر، وها هي الآن في 2016 تزيد 14 مليار الشيكلي أخرى ليصبح حجم الزيادة الكلي من 2014 إلى 2016 ما يقارب 24 مليار شيكل.

خبراء عزوا سبب زيادة موازنة الأمن عما هو مذكور وفقاً لموازنة 2016 إلى وجود بنود غير مسجلة في الموازنة كالتجنيد الإجباري الذي يرفع حجم الزيادة من 2.5 إلى 8 مليار شيكل.

وهي زيادة جاءت على حساب مشكلة الإسكان التي لم تحل ولم تجدول في موازنتها مخصصات لكسر الاحتكار.

**رابعاً: الأحزاب اليمينية الموالية لحكومة نتنياهو تحظى بزيادات على الموازنة**

الأحزاب الموالية للحكومة الحالية حظيت بحصة الأسد من الزيادات التي طرأت على الموازنة الجديدة التي أقرتها الحكومة. فيما تتخذ الأقليات العربية موقفاً معارضاً من الموازنة كونها تهمش المجتمع العربي خاصة في المناطق الشمالية والجنوبية التي تعاني من ضعف قطاع المواصلات الذي يعوزه الدعم الحكومي وتحديداً فيما يتعلق ببنيته التحتية، الأمر الذي يجعل المناطق العربية شبه معزولة عن أواسط (إسرائيل).

إن تناقض الحكومة الإسرائيلية الذي انعكس من خلال موازنتها المالية لعام 2016 والتي تضمنت زيادات للمؤسسة الأمنية والعسكرية لتصل حصتها من الموازنة إلى ما يزيد عن 20% وحول قدسية الأمن في دولة (إسرائيل) باعتباره بقرة مقدسة، هذه البقرة بدأت بالانحصار نظراً لارتفاع أصوات تطالب بتخفيض إنفاقات المؤسسة العسكرية.

#### **خامساً: خطة لوكر وجدعون لتقليص نفقات الجيش**

ما بين خطة لوكر وجدعون، توصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى قرار دمج الخطتين اللتين تهدفان إلى تثبيت ميزانية جيش الاحتلال وتخصيص القوى النظامية في الجيش وتقديم سن التقاعد. وتأتي هاتان الخطتان في إطار السيطرة على ميزانية الجيش التي انتقدها مراقب الدولة، مشيراً إلى تبذير وزارة الجيش لأموال طائلة لا ضرورة لها، ما يؤكد أن مراقب الدولة وتقرير لوكر يسيران في اتجاه واحد.

## سادساً: الفقر وعدم المساواة في (إسرائيل)

بالأرقام ما لا تعرفه عن الاقتصاد الإسرائيلي 22% .. يعيشون تحت خط الفقر .. (إسرائيل) رابع أسوأ بلد في عدم المساواة في الدخل وسابع أدنى إنفاق على الخدمات .. وغلاء الأسعار يهدد استقرارها.

وقال مركز "تاوب" الإسرائيلي لدراسة السياسات الاجتماعية خلال تقرير له تحت عنوان "وضع الدولة" نشر منذ نهاية عام 2016 إن التشخيص العام للوضع الاقتصادي والاجتماعي داخل (إسرائيل) بائس، كما رصد عديداً من الحقائق التي تعكس هذا الوضع المتردي للاقتصاد الإسرائيلي.

ومع ذلك تتمتع (إسرائيل) باقتصاد مستقر بسبب مجموعة من المعطيات الاقتصادية منها

1. (إسرائيل) هي واحدة من أكبر القوى في مجال التكنولوجيا الفائقة فهي تأتي في المرتبة الخامسة عالمياً، الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند، يعملون بنشاط، من أجل التعاون مع (إسرائيل) في قطاع التكنولوجيا الفائقة. (إسرائيل) تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا في تصدير الأنظمة العسكرية إلى الهند جيروزاليم بوست، 24 يوليو 2016م.<sup>14</sup>

2. جمع في شهر حزيران 2016 245 مليون دولار من قبل الشركات الإسرائيلية، وفي تموز 2016 كان مجموع المبالغ التي حققتها الشركات حتى الآن 2.9 مليار دولار، وبذلك أصبحت المبالغ المحققة من قبل الشركات الإسرائيلية حتى الآن عن العام 2016 على النحو

<sup>14</sup> (جيروزاليم بوست، 24 يوليو 2016م).

- الآتي 1.7 مليار دولار في الربع الثاني 1.1 مليار دولار، وفي الربع الأول 1.1 مليار دولار أمريكي.
- وفيما يلي عينة من البيانات الحيوية الواردة في تقرير رويترز حول الحصانات المالية، وكيف أن (إسرائيل) واحة للاستقرار الاقتصادي:
- توسع الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 180٪ خلال السنوات الـ 20 الماضية، في حين أن عدد السكان قد نما بنسبة 8.5 % 45 مليون نسمة.
  - الناتج المحلي الإجمالي في (إسرائيل) هو ما يزيد من 300 مليار دولار مقارنة مع 1.2 مليار دولار عام 1949 و 155 مليار دولار عام 2006، والناتج المحلي الإجمالي للفرد 35000 دولار وهو في المرتبة 24 في العالم.
  - بلغت احتياطات النقد الأجنبي في (إسرائيل) 90 مليار دولار، وهي مؤشر على الاستقرار المالي، وذلك بفضل الصادرات المتنوعة للغاية، وذات الجودة التجارية والدفاعية العالية، وبالتالي قلة الأمر من تأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي.
  - نسبة (إسرائيل) من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي آخذة في التقلص بشكل منتظم 64٪، وذلك خلافاً لمعظم منظمة التعاون والتنمية.
  - معدل البطالة في (إسرائيل) آخذ في التناقص 5٪، في حين أن معدل المشاركة في القوى العاملة في توسع 77٪.

- (إسرائيل) هي من بين 8 دول فقط التي أطلقت الأقمار الصناعية، وقامت بالمشاركة الرائدة عالمياً مع الولايات المتحدة في مجالات البحث والتطوير وتصنيع وإطلاق مصغر للأقمار الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى الفضاء.
- (إسرائيل) هي الرائدة عالمياً في مجال نصيب الفرد من الأبحاث والتطوير
- يتم تداول 86 شركة إسرائيلية في بورصة ناسداك، وهي الثالثة بعد الولايات المتحدة والصين.
- حوالي 300 من الشركات العالمية العملاقة في مجال التكنولوجيا الفائقة أنشأت مراكز بحوث وتطوير في (إسرائيل)، وللاستفادة من القدرات العقلية الإسرائيلية.<sup>15</sup>

### سابعاً: التجارة الخارجية في (إسرائيل)

تشير الأبحاث الأخيرة التي أجراها معهد التصدير الإسرائيلي إلى أن قطاع التصدير يساهم بـ 22% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن مضاعف الناتج لأنشطة التصدير هو 1.77، أي على كل 1000 شيكل ناتج مباشر نتيجة قطاع التصدير، ينتج أيضاً 770 شيكلاً في الدوائر غير المباشرة. ويظهر أيضاً أن التصدير ساهم بـ 872 ألف وظيفة كاملة وتشكل 25% من مجمل المشتغلين في الاقتصاد الإسرائيلي، أي على كل عامل مباشر في قطاع التصدير ينتج 1.2 وظيفة في الدوائر غير المباشرة في الاقتصاد، لذا فإن ما يحدث في السنوات الأخيرة أضحى يقلق

<sup>15</sup> تقرير رويترز حول الحصانات المالية.



كثيراً من المنتجين ومنتخذي القرارات خاصة بعد عام 2008 في ظل تراجع مساهمة قطاع التصدير بمصطلحات تراكمية مقارنة بالماضي. والسنة الأخيرة مقلقة بشكل خاص للاقتصاد الإسرائيلي، فلقد تقلص التصدير لعام 2016 بـ 7% مقارنة بعام 2014، وقد انخفضت صادرات السلع والخدمات إلى 92 مليار دولار، وتعد سنة 2015-2016 من أصعب السنوات من ناحية التصدير منذ أزمة الائتمان العالمية.

## ثامناً: الهبة الفلسطينية ووسم منتجات المستوطنات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية

### 1. الهبة الفلسطينية

تطرقت التحليلات الإسرائيلية إلى التأثيرات الأمنية للهبة الفلسطينية أو كما يسمونها «انتفاضة الأفراد» على أداء الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الأخير لعام ومطلع العام 2016-2015، ففي شهرها الأول انخفضت أسعار الأسهم في البورصة على أثر العمليات في القدس وداخل الخط الأخضر، وظهر أيضاً تأثير قطاع السياحة بشكل فوري، حيث ألغى كثير من الحجوزات من خارج البلاد وداخلها، وسجل عدد السياح انخفاضاً بمعدل 6% مقارنة مع الأشهر التسعة الأولى لعام 2015، وذكر أيضاً أن معدل عدد الداخلين إلى (إسرائيل) في الربع الأخير كان إلى حد ما مشابهاً لعدد الداخلين إلى (إسرائيل) على إثر الحرب على غزة في سنة 2014، وذكرت التقارير أنه خلال سنة 2016-2015 انخفض عدد الزائرين والسياح 4% مقارنة مع العام الماضي. والجدير بالذكر أن العام الذي سبقه تأثر بشكل كبير من الحرب على غزة، وانخفض عدد

السياح الداخليين إلى (إسرائيل)، وبالتالي انخفضت عائدات هذا القطاع. ودلت التقارير الإخبارية أن القطاع التجاري تأثر سلباً في الأشهر الأخيرة لعام ومطلع 2016 ويبقى استنتاج النتائج حول فحص تأثير الاقتصاد من الأحداث الأمنية مبكراً، إذ أظهرت التجارب السابقة أن تأثير الأداء الاقتصادي من الأحداث الأمنية يستغرق مدة للتعرف على آثاره، فتجربة الانتفاضة الأولى أظهرت أنه في العام 1989 وصل معدل النمو إلى 1.4% ووصلت معدلات البطالة إلى 8.9% أما الانتفاضة الثانية فقد كان النمو في عام 2002 سلبياً 0.1% - ووصلت معدلات البطالة إلى 10.3%، لذا تظهر العبر من الانتفاضتين السابقتين أن الأثر السلبي على الاقتصاد هو من النوع التراكمي، ويظهر بشكل جلي كلما طالت المدة، لذا فإن هناك احتمالاً ولو كان منخفضاً جداً أن انخفاض الاستثمارات الذي بدأ يظهر في السنتين الأخيرتين التي كانت فيها الحرب على غزة والهبة الشعبية الأخيرة، تأثر من هذه الأحداث، خاصة أن الاستثمارات تبحث عن مناخ وبيئة استقرار، كذلك الأمر بالنسبة لانخفاض الناتج المحلي، فرغم تأثير الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الإسرائيلي، فلا بد من وجود مساهمة للعوامل المحلية في هذا الانخفاض حتى ولو كانت بسيطة.

## 2. وسم منتجات المستوطنات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية

في تشرين الثاني 2015 اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً بوسم منتجات المناطق المحتلة عام 1967: المستوطنات في الضفة، شرقي القدس والجولان، حيث يكتب عليهم إنتاج الضفة الغربية (مستوطنات إسرائيلية

( أو إنتاج هضبة الجولان ) مستوطنات إسرائيلية، وقد سبق ذلك بشهرين توصية على هذه الخطوة أيدها 525 عضواً وعارضها 70 عضواً. ويطال هذا الوسم عدة سلع منها الخضروات والفواكه الطازجة، العسل، زيت الزيتون، ومنتجات التجميل التي مصدرها البحر. حاولت (إسرائيل) الادعاء أن هذه الظاهرة بمثابة تمييز بين المواطنين القصد بين المستوطنين في الضفة الغربية والقدس وباقي المواطنين وقيل عنها إنها عبارة عن بيئة مشجعة للحظر الاقتصادي. وفي تفسيرات أخرى ادعت أنها تمس بدخل العمال الفلسطينيين العاملين في المستوطنات، متناسية أن وجود المستوطنات على الأراضي الفلسطينية هو الذي يكبد الاقتصاد الفلسطيني الخسائر الفادحة، وأن إنهاء الاحتلال يضاعف على الأقل الاقتصاد الفلسطيني مرتين إذا لم يكن أكثر وفقاً للمضاعفات الاقتصادية.

أما في الاتحاد الأوروبي فقليل إن هذه المنتجات تشكل اقل من 1% من التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وإنها تساوي حوالي 154 مليون يورو، بينما تقول (إسرائيل) إن حجم التصدير من المستوطنات يصل إلى أكثر من 300 مليون دولار في السنة. لقد فسرت بعض الحكومات أن قرار وسم المنتجات لا يؤثر بتاتاً على اقتناء المنتجات الإسرائيلية، وأن هذه الخطوة تخص فقط منتجات المستوطنات وللمواطنين الحق في شراء هذه المنتجات أو عدم شرائها، كما فسرت هذه الحكومات أن هذه الخطوة لن تؤثر بتاتاً على العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع دولهم.

## • الخلاصة

الاقتصاد الإسرائيلي من الاقتصاديات التي تتمتع بمرونة وقدرة تكيف مع المستجدات المحلية والعمالية. لقد تبين أن معدل النمو تراجع في السنوات الثلاث الأخيرة، لتصل إلى 2.3%، ويلاحظ أن هناك اتجاهًا في انخفاض الناتج المحلي سنة تلو الأخرى منذ عام منذ عام 2011، وتدل التوقعات الآتية أن اتجاه الانخفاض لن يتغير كثيرًا، وأن معدل النمو المتوقع لعام 2017 لن يزيد عن 3%، بينما كان معدل النمو في العام 2016 مشابهًا لعام 2015. ويعزى الانخفاض في معدل النمو للعام 2016 إلى تراجع الصادرات، وإلى سعر التبادل للعملة الأجنبية الذي يؤثر على التصدير، خصوصًا أن الشيكل يعتبر قويًا بالنسبة للعملة الأجنبية، إضافة إلى التراجع في الطلب العالمي

أما مؤشر التضخم المالي فقد أظهر انخفاضًا، فجدول غلاء المعيشة انخفض بـ 1% وانخفضت الأسعار نتيجة لعاملين أساسيين، وهما الانخفاض العمالي في الأسعار وعلى وجه الخصوص أسعار النفط، والعامل الثاني، القرارات الإدارية الحكومية كتخفيض ضريبة القيمة المضافة. وبشكل عام فإنه خلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفعت الأسعار بـ 4.5%.. لقد انخفضت الصادرات في عام 2016 بـ 7% مقارنة بالعام السابق، وانخفضت صادرات السلع والخدمات إلى 92 مليار دولار، نتيجة للأسباب التي ذكرت سابقًا، لكن العام 2016 انتهى مثلما بدأ. فقد بدأ بتحقيق الشرطة مع زوجة رئيس الحكومة، سارة نتتياهو، وانتهى بتفجير قضية يشتبه فيها نتتياهو شخصيًا بخيانة الأمانة والحصول على 'منافع

شخصية' من رجال أعمال أثرياء إسرائيليين وأجانب، والإعلان عن فتح الشرطة تحقيق جنائي ضده. وخلال العام الفائت، تصاعدت روائح فساد من جهة نتنياهو وعدد من الأشخاص المقربين جداً منه.

وتركز القضية التي يطلق عليها اسم "ملف" 2000 على الاتصالات التي جرت بين نتنياهو وأصدقائه من رجل الأعمال الكبار مقابل فوائد ومميزات متبادلة. صفقة المال والسلطة وحسب الشبهات تتركز القضية الكبرى المتهم فيها نتنياهو، حول صفقة كبيرة بين المال والسلطة، وهو تقديم دعم مالي ضخم يساعد رئيس الحكومة على مواصلة السيطرة على الحكم مقابل استغلال قوته لضمان إنجازات ضخمة لهم تقدر بمبالغ طائلة. هذه القضية، ستسلط الأضواء حول طريقة اتخاذ القرارات في قيادة الدولة. نتنياهو لن يستطيع نفي التهم، أن تفاصيل هذه القضية ستثير ضجة لأن نتنياهو بدا طوال سنوات بعيداً عن مستنقع المال، كان قد وصف نفسه في الماضي بأنه شخص حذر، وربما تكون أخطاؤه مثيرة للغضب من ناحية عامة، لكنها قليلة، ولكن حين سيتم نشر تفاصيل القضية الخطيرة يمكن لهذه الفرضيات الأساسية أن تتغير.

وفى المقابل، تزايدت الأصوات المطالبة باستقالة نتنياهو، في ظل بدء التحقيق الجنائي معه. وقالت عضو الكنيست تسيبي ليفني من "المعسكر الصهيوني" المعارض، إن سلوك نتنياهو يفقده الحق الأخلاقي بالبقاء رئيساً للحكومة، وذلك بسبب التحقيقات معه، مضيفة أنه يجب أن يقرر إذا كان يريد أن يكون قلة حاكمة أو رئيس حكومة. فيما قالت عضو الكنيست شيلي يحموفيتش لقد اقتربت اللحظة التي يجب فيها على نتنياهو

الاستقالة، هذا فساد يثير الاشمئزاز، لقد تمتع ننتياهو بكل بساطة بأسخياء وفروا له بشكل متواصل المتعة الثمينة.

باعترادي إننا أمام تحول دراماتيكي في المشهد الإسرائيلي ويبدو أن هناك جهات خارجية تلعب الآن في الساحة الداخلية الإسرائيلية ومن المرجح أن ننتياهو يدفع ثمن تحديه للإدارة الأمريكية السابقة والرئيس منتهى الولاية باراك اوباما وهذا ما عجل في ظهور هذه القضية التي كانت مخفية في الإدراج المغلقة وعلى ما يبدو أن هناك تعاونًا بين المخابرات الأمريكية والإسرائيلية لتغير المشهد السياسي في (إسرائيل) وإقصاء اليمين المتشدد قبل دخول الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب إلى البيت الأبيض حتى لا يكون تعاون بين اليمين في (إسرائيل) واليمين في أمريكا خوفًا على مصلحة العليا لأمريكا و(إسرائيل)، ونحن في انتظار مرحلة جديدة وأتوقع أننا على أبواب انتخابات إسرائيلية مبكرة بعد إتمام ملفات الإدانة لننتياهو.